

موديز ترفع تصنيفها للدين السيادي لتركيا

نيويورك - رويترز: رفعت وكالة موديز انفيستورز سيرفيس للتصنيفات الائتمانية تصنيفها للدين السيادي لتركيا درجة واحدة إلى "Baa3" وهو مستوى يسمح الآن للمزيد من المستثمرين بضع اموال في اقتصاد تباطأ نموه الربيع مؤخرًا.

وقالت موديز ان قرارها رفع التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة لسندات الحكومية التركية استندت الي اصلاحات هيكلية في الاقتصاد وايضا في المالية العامة مستجمل تركيا أقل عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، وازدادت قاطلة في بيان منذ بداية 2009 "هبط عبء ديون تركيا عثر نقاط مئوية إلى 36 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي وهو مستوى يمكن السيطرة عليه وتتوقع موديز ان يستمر هذا الانخفاض في السنوات المقبلة". وجاء قرار موديز بعد ان منحت وكالة فيتش للتصنيفات تركيا تصنيفا استثماري مماثلا عند "BBB-minus" مع نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر.

والتصنيف الاستثماري لتركيا لدى وكالة ستاندراند اند بورز منخفض درجة واحدة عند "BB-plus" مع نظرة مستقبلية مستقرة.



الرحلات ترتفع 13% في مارس

مليوناً مسافر يعبرون المطار في الربع الأول

وفي مجال الشحن الجوي تراجعت الكميات التي تم شحنها عبر المطار بنسبة 8% من 22.576 ألف طن في مارس 2012 إلى 20.703 ألف طن في مارس الماضي؛ حيث تراجعت الكميات التي تم استيرادها بنسبة 4% من 14.355 ألف طن إلى 13.840 ألف طن، وتراجعت الكميات التي تم تصديرها بنسبة 17% من 8.221 ألف طن إلى 6.863 آلاف طن في مارس الماضي.

وبحسب تقرير للاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" فإن نتائج حركة نقل الركاب لشهر مارس أظهرت نمواً قوياً في الطلب وخاصة في المناطق الناشئة مع تحقيق جميع الأقاليم للمكاسب، وارتفعت الحركة بنسبة 5.9% بالمقارنة مع شهر مارس 2012، وتعود هذه الزيادة بسبب حركة النقل الجوي في عطلة عيد الفصح التي وقعت في شهر مارس من هذا العام في حين أنها وقعت في شهر أبريل عام 2012، ولكن الأرقام ما تزال في ارتفاع قوي في الطلب بمعدل سنوي قدره 8% في الأشهر الستة منذ أكتوبر عام 2012.



ألف مسافر؛ وفي مايو 641.17 ألف مسافر؛ وفي يونيو 734.88 ألف مسافر، وفي يوليو 776.731 ألف مسافر؛ وفي أغسطس 724.261 ألف مسافر؛ وفي سبتمبر 700.676 ألف مسافر؛ وفي أكتوبر 699.897 ألف مسافر؛ وفي نوفمبر 751.33 ألف مسافر؛ وفي ديسمبر 737.709 ألف مسافر؛ ونحو 778.413 ألف مسافر في شهر يناير 2013، و572.177 ألف مسافر في فبراير.

وتراجع عدد المغادرين بنسبة 12% في شهر مارس حيث بلغوا 299.271 ألف مسافر مقارنة بـ 341.832 ألف مسافر في الفترة نفسها من عام 2012.

البلد أمل الحامد

بلغ إجمالي عدد المسافرين "القادمين والمغادرين" لمطار البحرين الدولي في الربع الأول من العام الجاري 2013 نحو 1.96 مليون مسافر بتراجع قدره 5% عن الفترة نفسها من العام الماضي 2012 والتي بلغت نحو 2.06، وذلك حسب أحدث البيانات الرسمية التي نشرت مشؤون الطيران المدني على موقعها.

وأظهرت البيانات تراجع عدد المسافرين القادمين والمغادرين للمطار في شهر مارس الماضي بنسبة 14% إذ بلغ عددهم نحو 609.368 آلاف مسافر، في حين بلغ عددهم في الفترة نفسها العام الماضي نحو 706.829 ألف مسافر.

وبلغ إجمالي عدد المسافرين من قادمين ومغادرين وعابرين عبر المطار في مارس 2012 قرابة 706.83 آلاف مسافر، وفي أبريل 654.86

"البحرينية الكويتية": تأمين المقاولات ضرورة لإدارة الخطر



المنامة - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين: أقامت الشركة البحرينية الكويتية ندوة متخصصة في تأمين المقاولات وذلك في فندق الريبجنسي انتركونتانتال بحضور ممثلين عن الشركات الصناعية الوزارات بالإضافة إلى الشركات الرائدة في قطاع المقاولات.

وقد ناقشت الندوة المشاريع الإنشائية من ثلاثة جوانب تمثل وجهة نظر صاحب المشروع والمقاول والمؤمن (شركة التأمين)، واستهل المدير العام الندوة بكلمة قال فيها ان الندوة تأتي في وقت تنميتها فيه المملكة لإطلاق عدد من المشاريع الحيوية.

وقال ان التأمين يلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، وإن فهمه بصورة صحيحة سوف يمكن ملاك المشروع والمقاولين من إدارة الخطر بشكل فعال.

كما ألقى ناريان من شركة نفط البحرين كلمة تطرق فيها إلى الجوانب المهمة في التأمين التي ينبغي على ملاك المشروع والمقاولين أن يعرفوها.

كما ألقى جوشي من مجموعة ناس كلمته التي تطرق فيها إلى أهم العوامل التي يجب أن تأخذ في الاعتبار من جانب الإدارة في تأمين المقاولات والمسؤوليات.

واستعرض توماس من شركة ميونخ لإعادة التأمين من الحضور تأمين المقاولات من الناحية النظرية مستشهداً ببعض الحالات العملية التي مرت على مستوى العالم وكيف تم التعامل معها. وجاءت هذه الندوة لتؤكد المركز الريادي للشركة البحرينية الكويتية للتأمين، ليس فقط في حجم الأقساط وإنما أيضاً التزامها بزيادة الوعي التأميني في المجتمع.

فوز جوهري بلقب "رجل السنة" البحرين على أعتاب مرحلة حاسمة في استدامة الطاقة



المنامة - اثر عمل مشترك بين مجلة سنة النفط والغاز ووزارة شؤون المياه والكهرباء وهيئة الغاز والنفط الوطنية، تم اطلاق العدد السنوي الرابع من مجلة سنة النفط والغاز، "البحرين 2013".

أقيم حفل إطلاق العدد بفندق الخليج وقدمت خلاله جائزة "رجل السنة" الى رئيس شركة الخليج لصناعة البتر وكيمويات عبدالرحمن جوهري، وذلك بحضور الشخصيات الفاعلة الرئيسية من القطاع الخاص والعالم في مجال صناعة النفط والغاز في البحرين.

وقال الرئيس التنفيذي لمجلة سنة النفط والغاز غيومد وان "يشهد نطاق الاستكشاف والإنتاج والتنمية الصناعية تطور لم يسبق له مثيل من قبل معايير البحرين".

وأضاف "ان البحرين على عتبة اتخاذ الخيارات الحاسمة التي من شأنها معالجة النقص الحاد للموارد واستدامة تنمية الطاقة على المدى الطويل".

وتمثلت أهم المواضيع المنشورة في هذا العام في استخدام الغاز الطبيعي، والنشاط الصناعي وأولوية تنمية مجال استكشاف وإنتاج النفط ذي المستقبل

الرياض تنتج لإقامة 6 مصافٍ للبترول والغاز

الرياض - العربية نت: بدأت السعودية التوسع في مشاريع الطاقة بشكل خاص في خطتها لتنمية اقتصادها خلال السنوات المقبلة، وهو ما أكدته وحدة "إيكونوميك إنجنيرنج" التابعة لمجموعة إيكونومست البريطانية، في تقريرها عن الاقتصاد السعودي عن شهر مايو الجاري، بحسب صحيفة "الرياض".

وقال تقرير إيكونوميك إن المملكة بصدد إقامة عدد من المشاريع الكبرى، بما في ذلك 3 مصافي بترول، ومجمع "صدارة" للبتر وكيمويات المقرر افتتاحه في 2015 -

التميز في البحرين. كما تم نشر مناقشة المائدة المستديرة حول اثار دعم الطاقة للنمو الاقتصادي في البحرين، والسياسة التي يمكن توجيهها نحو الحفاظ على موارد الغاز الطبيعي الثمينة.

كما تناول العدد، ضمن محور تركيز العام، احد المشاريع الكبرى الجارية في البحرين والتمثلت في تعيين بنكي "هيش أس بي سي" و "باريبا"، كمستشار مالي لمشروع تطوير مصفاة شركة نفط البحرين بقيمة 6 مليار دولار.

كما بحث العدد أيضاً برنامج حقن البخار التي تمت ترقيتها في المرحلة التجريبية من قبل "تطوير" و منح اعتراف إضافي لكل من شركة "باسف" لبدء الإنتاج في مصنعها ذي المزيغ المضاد للاكسدة، وللجامعة التقنية بالبحرين لتخريج أول دفعة من طلابها وإلى منطقة البحرين العالمية للاستثمار لبعث أربع شركات ذات الصلة بالطاقة خلال الأشهر الـ 12 الماضية.

دول المجلس تتفق على القطاع 3.8% من إجمالي الناتج المحلي

45 مليار دولار حجم سوق التعليم في الخليج

ونتيجة لذلك، يفضل أرباب العمل توظيف الجنسيات الأجنبية عن المواطنين.

وركزت دراسة للبنك الدولي على ثلاثة محاور رئيسية لمشاركة القطاع الخاص وهي التعليم والتدريب المهني والتعليم الجامعي وبرامج الإعداد لسوق العمل.

ويرى التقرير أن قطاع التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسير في اتجاه النمو، وتعد صناعة التعليم مؤهلة لنمو متسق وغير مسبوقة مدفوعاً بزيادة مشاركة القطاع الخاص وزيادة الحاجة إلى التعليم في المنطقة فضلاً عن المبادرات الحكومية الرامية إلى تحسين نظام التعليم، وقد طرحت الحكومات العديد من السياسات واللوائح بهدف جذب وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتوفر الحاجة المتزايدة إلى الارتقاء بجودة التعليم فضلاً عن التزام الحكومات بواجباتها تجاه القطاع التعليمي العديد من الفرص الاستثمارية في هذا القطاع في الوقت الذي يتناهب فيه نمو غير مسبوقة في الطلب بدعم من ارتفاع عدد السكان الشباب مع تزايد عدد الوافدين مما يزيد الطلب على مستويات تعليمية ذات معايير عالمية وينتج عنه أيضاً زيادة التوعية حول أهمية التعليم في جميع أنحاء المنطقة.

إلى أن حكومات المنطقة تتفق في المتوسط 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على غالبية حصة المنطقة من سوق التعليم حيث يقدر حجم التعليم فيها بنحو 45 مليار دولار وتأتي في مقدمة البلدان الخليجية المملكة العربية السعودية بزيادة واضحة لهذا السوق.

وبالنظر إلى عدد الأطفال الملحقين بهذه المدارس، فيقدر المتوسط السنوي للإنفاق 1,450 دولار لكل طفل.

ويبلغ معدل الإنفاق على التعليم في منطقة الشرق الأوسط 3.8% مقاربا للمعدل العالمي للإنفاق على التعليم الذي يبلغ 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد معدل الإنفاق على التعليم في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى منه في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يبلغ المعدل في تونس 6.9% والمملكة العربية السعودية 5.6% والمغرب 5.6% بينما يبلغ المعدل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 5.4% وشمال إفريقيا 5.1%. وتأتي السعودية الأعلى إنفاقاً في دول مجلس التعاون الخليجي على التعليم، بينما تأتي تونس الأولى بين بلدان المغرب العربي، وتشير بيانات صادرة عن اليونسكو إلى أن الوجهات الأكثر تفضيلاً للتعليم بالنسبة إلى طلاب منطقة الشرق

الكويت - بيتك للابحاث: أشار تقرير أصدرته شركة "بيتك للابحاث" المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" إلى أن حجم سوق التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 45 مليار دولار من إجمالي سوق التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 75 مليار دولار، حيث تتفق دول المنطقة ما يعادل نسبته 3.8% من إجمالي الناتج المحلي على التعليم.

وذكر التقرير أن هناك خمسة محركات رئيسية للطلب على التعليم في المنطقة وان هناك مجالات وفرصاً تسويقية كبيرة أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال خاصة التعليم الجامعي لخدمة مئات الآلاف من الطلاب الذين يضطرون الى السفر للخارج للحصول على الشهادات الجامعية.

وأكد التقرير أن صناعة التعليم مؤهلة لنمو كبير مدفوعة بزيادة مشاركة القطاع الخاص والحاجة إلى التعليم في المنطقة والارتفاع وجودته في ظل ارتفاع عدد السكان الشباب مع تزايد الطلب على مستويات تعليمية ذات معايير عالمية.

ويقدر حجم سوق التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبلغ 75.3 مليار دولار، وتشير بيانات البنك الدولي